

العلاقات السياسية الأردنية الليبية ما بين 1969 – 1987 م.
Jordanian - Libyan Political Relations between 1969 -1987

د/ إخلاص بخيت الجعافرة¹

¹ جامعة حفر الباطن – السعودية - ذات راس - الكرك – الاردن

د. خديجة عبد الكريم النعيمات²

² وزارة التربية والتعليم، ام السماق، عمان، الأردن

تاريخ القبول: 2021 /12/ 25

تاريخ الاستلام: 2021 / 11 / 17

ABSTRACT

The topic of Arab-Arab relations is one of the most important topics that shed light on the nature and orientation of Arab countries' policies and trends and explain the reasons for the consensus and disharmony between them. Hence, this research is devoted to the Libyan-Jordanian political relations to determine the nature of these relations during the period 1986-1987 and to clarify the problems and tensions that have reflected the relations between the two countries.

المؤلف المرسل: إخلاص بخيت الجعافرة، خديجة عبد الكريم النعيمات.

البريد الالكتروني: ibsjaafreh@gmail.com

This research covers one of the most important periods in contemporary Arab history due to its overcrowding with events that have affected Arab-Arab relations, positively or negatively. The year 1969 was chosen as the beginning of research because of the change of the regime in Libya from monarchy to republican following the military coup on September 1, 1969. The year 1987 was chosen as the end of the research, the end of the rupture in Jordanian-Libyan relations, and its continued improvement since that date.

Our choice of the topic of the Jordanian-Libyan relation in particular grounded on the shortage of serious studies regarding the relations between both countries during this period. It was necessary to develop the Essentials of these relationships to be regarded as a starting point for further studies about this issue.

Keywords: Jordan, Libya, King Hussein, Muammar Gaddafi, Relationships

الملخص

يعتبر موضوع العلاقات العربية العربية من أهم الموضوعات التي تُلقى الضوء على طبيعة سياسات الدول العربية وتوجهاتها، وتُبين اسباب التوافق والتنافر بينها. ومن هنا جاء بحثنا عن العلاقات السياسية الاردنية الليبية ما بين 1969 - 1987م، لإيضاح ما شابهها من مشاكل وتوترات انعكست على العلاقات بين البلدين.

يُغطي هذا البحث فترة من أهم الفترات في التاريخ العربي المعاصر بسبب اكتظاظها بالأحداث التي أثرت على العلاقات العربية العربية سلباً أو إيجاباً. وجاء اختيار العام 1969م كبداية للبحث نتيجة لتغير نظام الحكم في ليبيا من ملكي إلى جمهوري على إثر الانقلاب العسكري في الأول من أيلول 1969م. واختيار العام 1987م كنهاية للبحث؛ لانتهاء القطيعة في العلاقات الأردنية الليبية، واستمرارها بالتحسن منذ ذلك التاريخ.

ويمكن اختيارنا للعلاقات الأردنية الليبية بشكل خاص لعدم وجود دراسات علمية جادة عن العلاقات بين البلدين خلال هذه الفترة الزمنية. فكان لا بد من دراسة هذا الموضوع ليكون نقطة بداية لدراسات أخرى.

الكلمات الدالة: الأردن، ليبيا، الملك الحسين، معمر القذافي، علاقات.

الانقلاب العسكري الليبي في الأول من أيلول 1969م:

أعلنت ليبيا استقلالها في 24/كانون الأول /1951م تحت اسم المملكة الليبية المتحدة، لتصبح دولة ذات نظام فيدرالي ملكي دستوري وراثي وتحت حكم الملك إدريس السنوسي واستمرت أسرة السنوسي في الحكم إلى أن تضافرت عدة أسباب دفعت مجموعة من الضباط الوحدويين الأحرار في ليبيا (Calderon, 1983)⁽¹⁾ إلى القيام بانقلاب على الحكم الملكي في الأول من أيلول عام 1969م، ولعل من أهم الأسباب تفشي الفساد الإداري داخل

أجهزة الدولة، وعدم مقدرة الملك ادريس السنوسي على القيام بأمور الحكم بشكل مباشر لكبر سنه، فأصبحت السلطة الفعلية بأيدي مستشاري الملك والمتنفذين داخل الدولة (المظفري، 2010؛ Ruth, 1974)، أضف إلى ذلك زيادة النفوذ الأجنبي خصوصاً البريطاني في ليبيا (Ruth, 1974)، كما كان الشعور بالإحباط لعدم السماح للجيش الليبي بالمشاركة في حرب حزيران 1967م لنصرة الجيوش العربية حافزاً آخر (Harris, 1986).

رأى البعض (مطرو وعلاء الدين، 1983) أن الانقلاب إضافة مهمة إلى امكانيات الوطن العربي، لأن قاداته كانوا مستعدين لوضع موارد ليبيا الاقتصادية في خدمة القضية العربية، وزاد في العمق الاستراتيجي لقوى المواجهة الرئيسية، وعمل على ربط المشرق العربي بالمغرب العربي بجعل ليبيا معبراً بينهما. أضف الى ذلك أن قياداته عملت على ادخال المغرب العربي في خضم ما يعانيه المشرق العربي (مطرو وعلاء الدين، 1983).

ونادى قادة الانقلاب بشعار "الوحدة، الحرية، والاشتراكية" (Wright, 1982)، واعتبر الضباط الأحرار في ليبيا الرئيس جمال عبد الناصر هو "القائد الملهم" ورأوا في تجربة مصر- ثورة تموز 1952م- حافزاً لهم (Harris, 1986؛ Wright, 1982؛ المدني، 2006).

الموقف الأردني من انقلاب 1969م:

اعترفت كلا من: مصر، العراق، سوريا، والسودان بالنظام الجديد في ليبيا (جريدة الدستور (الأردن)، ع 864، 1969/9/3م) واعتبرت ليبيا جميع الدول التي أبقت على تمثيلها الدبلوماسي في البلاد معترفة تلقائياً بالنظام الجمهوري (جريدة الدستور (الأردن)، ع 865، 1969/9/4م).

أما بالنسبة للموقف الأردني فلا يمكن تجاهل تخوّف الأردن من الانقلاب الليبي، بسبب توجهاته السياسية وأبرزها علاقته مع السياسة المصرية التي كانت إلى وقت قريب على خلاف شديد مع السياسة الأردنية تجاه العديد من القضايا، وتبنى قادة الانقلاب الأفكار الثورية والراديكالية (راشد، 2005)، ومعارضة ما سُمّي حينذاك "بالدول الرجعية والمحافظة" وعلى رأسها الأردن والسعودية، مما أثار حفيظة هاتين الدولتين الأخيرتين وتخوفهما من توجهات وطموحات القيادة الجديدة في ليبيا.

إلا أن ذلك لم يمنع الأردن من الاعتراف بالنظام الجمهوري في ليبيا بتاريخ 7/أيلول/1969م، حيث بعث مجلس الوزراء الأردني برقية إلى قيادة الثورة الليبية جاء فيها: "يسرني ابلاغ سيادتكم قرار مجلس الوزراء الأردني المتخذ هذا اليوم برئاسة حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم، بالاعتراف بالوضع الجديد للجمهورية العربية الليبية الشقيقة، وإنني إذ أبلغكم هذا لأتمنى لكم وللشعب الليبي الشقيق أحسن أمانى الخير والتوفيق" (جريدة الدستور - الأردن، ع868، 7/9/1969م، ص1، 7).

الموقف الليبي من أحداث الأردن الداخلية 1970-1971م:

اتخذت الأزمة بين الحكومة الأردنية والفدائيين 1970-1971م صورا عديدة من التوتر السياسي والمواجهة المسلحة، وكانت المنظمات الفلسطينية (موسى، 1998؛ التل، 2000) ⁽²⁾، قد تبنت فكرة الكفاح المسلح ضد الكيان

الصهيوني بعد حرب حزيران 1967م، وأخذت تُمارس نشاطها عبر قواعدها الموجودة على الأراضي الأردنية (موسى، 1998).

وعندما أعلنت الأردن ومصر قبول قرار مجلس الأمن رقم 242 عام 1967م - الذي نص على انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلت في عام 1967م - بينما رفضته المنظمات الفلسطينية (موسى، 1998)، أخذت العديد من هذه المنظمات، وعلى رأسها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، تدعو إلى القضاء على سلطة الحكومة الأردنية، رافعة شعارات " لا سُلطة تَعْلُو فوق سُلطة المقاومة" و" كل السُلطة للمقاومة" (الشعبي، 1979، 149).

وعملت المنظمات الفلسطينية على تثبيت وجودها في الأردن، وأصبح لها مؤسساتها العسكرية، وشبه العسكرية، والمدنية، وضمت المزيد من الفدائيين ورجال الميليشيا (الشعبي، 1979)، أدى هذا الوضع إلى عمل ازدواجية في السلطة، بين الفدائيين، والحكومة الأردنية، مما دفع الأخيرة إلى إجراء عدة محاولات لاستعادة سلطتها المفقودة (الوثائق الأردنية لعام 1970م، 1) (3).

وازدادت حدة الوضع عندما وافق الأردن على مشروع روجرز⁽⁴⁾ 1970م، الداعي إلى إيقاف العمليات العسكرية للوصول إلى حل سلمي للصراع (جريدة الدستور(الأردن)، ع 1177، 6 أ ب 1970م)، فأصرت المنظمات الفلسطينية على رفضه، واعتبرته مخططاً أمريكياً صهيونياً أسند تنفيذه إلى الأردن (الوثائق العربية لعام 1970م)، واستمرت في ممارسة نشاطاتها العسكرية ضد الكيان الصهيوني، الذي كان بدوره يرد على هذه الهجمات بالمثل داخل الأراضي الأردنية، فطلبت الحكومة الأردنية من الحكومة السورية فتح جبهة للنشاط الفدائي داخل الأراضي السورية لتخفيف الضغط عن الأردن، ولكن

الحكومة السورية رفضت ذلك بالرغم من انها كانت من الداعمين لحركة المنظمات الفلسطينية والمؤيدة لها في جميع تحركاتها (الموسى، 1998) .

تأزّم الموقف بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية على أثر قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في 6 أيلول 1970م باختطاف طائرتين أمريكيتين وطائرة سويسرية، وفي 9 أيلول اختطفت طائرة بريطانية، وتم هبوط الطائرات في الصحراء الأردنية، ومن ثم تفجيرها بعد إخراجها من الركاب (خلف، 1978)، وضع هذا الامر الأردن في موقف مُحرج أمام الرأي العالمي، فأمر الملك الحسين بتشكيل حكومة عسكرية في 15 أيلول 1970م، لمقاومة نفوذ المنظمات المتزايد في الأردن (الوثائق الأردنية لعام 1970م)⁽⁵⁾.

ونظراً لتطور الأوضاع في الأردن عُقد مؤتمر قمة عربي طارئاً في القاهرة خلال 21-27 أيلول 1970م، ونتج عنه توقيع اتفاقية القاهرة التي دعت إلى وقف إطلاق النار بين الحكومة الأردنية والمنظمات الفلسطينية (الوثائق الاردنية لعام 1970م)⁽⁶⁾ إلا أنه سرعان ما عاد الصدام المسلح بين الطرفين في عام 1971م، ولم ينته إلا بإخراج المنظمات الفلسطينية من الأردن في تموز 1971م إلى لبنان وسوريا (الشعبي، 1979) .

تُعد هذه القضية من أهم القضايا التي وترت العلاقات الأردنية الليبية وعلى أثرها قطعت ليبيا علاقاتها مع الاردن عام 1970م، كما قطعت المعونة المالية التي قررها مؤتمر الخرطوم الذي عقد عام 1968م والتي بلغت عشرة مليون جنيه استرليني حصة ليبيا (الوثائق الفلسطينية 1970م؛ صبحي قنوص

وآخرون، (1994): الموسى، 1998؛ جريدة الاهرام(مصر)، العدد 30587، 8 أيلول 1970م؛ Wright، 1982).

وأكد القذافي ان قطع العلاقات مع الاردن جاء بسبب شخص الملك الحسين، حيث صرح قائلاً: "ان الحد الأدنى من العلاقات بين ليبيا والملك حسين لن يتوفر في المستقبل لأن الاردن بشخص ملكه حسين كان مسؤولاً عن مجزرة ايلول التي ذهبت ضحيتها عشرات الالوف وكان هدفها تدمير العمل الفدائي تدميراً تاماً لصالح اسرائيل" (الثوابت والمتحركات في سياسة النظام الليبي، 1979، ص20:21؛ حبيب، 1981، ص 286). وتمادى القذافي أكثر في وصفه لقطع العلاقات مع الأردن بقوله: "إن هذا النظام لا يستحق ان تقيم ثورة الفاتح من ايلول علاقات سياسية ولا اقتصادية ولا اجتماعية معه، وكانت الخطوة الثانية ان قامت الثورة بقطع المعونة قطعاً نهائياً عن حكومة حسين لأن هذه المعونة تتحول إلى رصاص يضرب به المقاومة الفلسطينية والشعب الأردني والفلسطيني" (الوثائق الفلسطينية لعام 1971، ص231). وفي هذا التصريح اجحاف بحق الملك الحسين الذي لم يدخر جهداً لإصلاح الوضع مع المنظمات الفلسطينية ولكن كما أشرنا سابقاً حال دون ذلك السياسة المتعنتة التي انتهجتها تلك المنظمات مع الحكومة الأردنية.

الرئيس معمر القذافي يدعو لإسقاط نظام الحكم في الأردن:

أخذ القذافي يُحرض على الإطاحة بنظام الحكم في الاردن، حيث أعلن في 9 شباط 1970م قائلاً: "لن ندخل في هجمات اذاعية وصحفية مع هذا النظام لأن ما قلناه فيه الكفاية بان يحرك القوى الثورية الوطنية الحقيقية في الأردن للإطاحة بهذا النظام" (الوثائق الفلسطينية لعام 1970م2، ص1052). كما

اعتبر القذافي أن بُعد حدود ليبيا عن فلسطين هو من حسن حظ النظام الاردني (الوثائق الفلسطينية لعام 1971، ص231) وهذا تهديد صريح للأردن. ودعا القوات المسلحة الأردنية في 28 آذار 1971م لإسقاط الحكم الملكي في الأردن، قائلاً: "نحن نعلم ان هناك رصاصا يوجه اليوم لا لإسرائيل ولا لجنودها الذين يحتلون الاراضي الاردنية ولكن يوجه للمقاومة الفلسطينية وللشعب الفلسطيني والشعب الاردني وما علينا امام هذا الواقع الاليم إلا أن نتوجه بالنداء إلى القوات المسلحة الاردنية التي تُسَخِّرُها السلطة العميلة لضرب المقاومة وضرب الشعب الاردني والشعب الفلسطيني وغالب القوى الوطنية في الشعب الاردني فهي التي نتوجه اليها بالنداء من هنا ان تقوم بواجباتها لضرب العملاء ولإسقاط ذلك النظام الذي اصبح يمثل وصمة عار في معركة الامة العربية وان الجمهورية العربية الليبية تقف بدون حدود وبلا تحفظات مع القوى الوطنية مع الشعب الاردني والشعب الفلسطيني والجيش الاردني" (الوثائق الفلسطينية، 1971، ص232).

كما دعا القذافي لإسقاط جميع الأنظمة الملكية بسبب كرهه لها على اعتبار إنها أنظمة فاسدة وضعيفة (Harris, 1986; Blundy, 1987)، وأكد على أنه كان يجب إزالة الملك حسين والملك حسن- ملك المغرب- منذ زمن بعيد (Blundy, 1987).

وأكد القذافي في الأول من أيلول 1970م من خلال بيانا له أن "الجمهورية العربية الليبية لا تقف مكتوفة الايدي لان لها تأثيرا قويا في تلك الساحة، لا تقف مكتوفة الايدي ازاء ما تعرضت له المقاومة الفلسطينية في الأردن للتصفية والمطاردة ونستبعد ان يخسر الجيش الأردني البطل أو الشعب

الأردني العربي لهذا الغرض" (الوثائق الفلسطينية لعام 1970، ص708). وصدر بيان من طرابلس في 20 أيلول 1970م، عن الأحداث التي تجري على الأراضي الأردنية واصفاً حالة الشعبين: الأردني "بالمغلوب على امره" والفلسطيني "بالأعزل" (الوثائق الفلسطينية العربية 1970م، ص794؛ جريدة الأهرام(مصر)، العدد 30600، 21 أيلول 1970م).

كما حمل البيان تهديد صريح للأردن حين أشار إلى ضرورة "عقد اجتماع طارئ للملوك والرؤساء العرب في القاهرة وتشكيل قوة عربية مشتركة من ليبيا والجزائر للحيلولة دون تصادم الفريقين وإلا ستضطر ليبيا إلى اتخاذ مواقف عملية" (الوثائق الفلسطينية، 1970). ويعتبر هذا تهديد صريح للأردن وطالب القذافي خلال تواجده في مؤتمر القاهرة 1970م بأرسال قوات عربية إلى عمان لحماية الفلسطينيين، وهو الأمر الذي رفضه الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل بن عبد العزيز (Blundy, 1987؛ هيكل، 1975).

وأعلن القذافي صراحة رفضه قبول عضوية الملك الحسين في أي مشروع وحدوي، قائلاً: "ان دولة الاتحاد سوف لن تجمع الرجعيين ولن تجمع الملكيين....، ان باب الاتحاد سيكون مقفولاً بكل صراحة وقوة امام هؤلاء، كما سيكون مقفولاً امام الملك حسين الذي يعلن من فترة إلى اخرى من أجل كسب الوقت وتنفيذ المؤامرات يعلن استعداداه للانضمام إلى الاتحاد" (الوثائق الفلسطينية لعام 1970، ص1051).

وشجّع القذافي الأردنيين على اسقاط نظام الحكم قائلاً: "عندما ينتصر أحرار الأردن، عندما تنتصر القوى الوطنية في الأردن في الجيش الأردني وفي الشعب الأردني يومها يصبح الأردن مفتوح الباب امامه للاتحاد العربي ولللقاء مع اخوته

العرب على طريق الحرية والاشتراكية والوحدة" (الوثائق الفلسطينية لعام 1970، ص1052).

وفي رأينا إن خطابات معمر القذافي مجرد عرض، يردد الكلام دون معنى أو وعي وكأنه يملك زمام الأمور ليفتح الباب لمن يشاء في الاتحادات العربية ويغلقه في وجه من يشاء، وأين هي الاتحادات العربية، وأي منها نجح وحقق اهدافه؟! وبالرغم من كل ما قاله القذافي من اتهامات على الملك الحسين إلا أن الأردن ممثلاً بمليكه لم يرد بأي كلام جارح وكأنه يترفع عن الكلام السيئ والبذيء كعادة الملك الحسين. وهنا لا بد من القول ان موقف الاردن تمثل في رد الاعتداءات التي صدرت من بعض المنظمات الفلسطينية المسلحة داخل الساحة الأردنية وليس وقوفا في وجه العمل الفدائي في الأردن الموجه ضد الكيان الصهيوني، ويتضح ذلك من نداءات الأردن لتنظيم العمل الفدائي على الأراضي الأردنية.

وزاد القذافي في تصريحاته عندما أعلن في خطابه في 9/كانون الأول/1970م عن ادانته للملك الحسين بقوله: "اننا ندين الملك حسين وندين بطانة الملك حسين إدانة تامة" (الوثائق الفلسطينية لعام 1970، ص1052). بل ذهب أبعد من ذلك حين اتهم الملك الحسين "بالتعاون مع قوى الاستعمار والرجعية والتعاون مع اميركا واسرائيل لضرب الثورة الفلسطينية ولتصفية القوى الوحودية في الأردن في الجيش الأردني وفي الشعب الأردني بالإضافة إلى تصفية الثورة الفلسطينية" (الوثائق الفلسطينية لعام 1970، ص1052) ويضيف "نبين لهم هذا المخطط الرهيبة الذي يديره الملك حسين والذي اصبح واضحاً الان

انه يتلقى الاوامر من عواصم الاستعمار ومن عاصمة العدو الاسرائيلي لينفذها في الاردن على حساب الشعب الاردني وعلى حساب الشعب الفلسطيني" (الوثائق الفلسطينية لعام 1970، ص1052) .

وفي هذا الكلام تجني مباشر على الملك الحسين، ودليل واضح على ضعف الرؤية القذافية – إن جاز لنا تسميتها بالرؤية- لما كان يحدث داخل الأردن وتبعاته المستقبلية، وانعدام بصيرته عن مواقف الملك الحسين تجاه القضية الفلسطينية. واستمر القذافي في كيل الاتهامات للملك الحسين دون ان يعطي أي دليل ملموس وفعلي على ما يقول.

أكد رئيس الوزراء الاردني وصفي التل⁽⁷⁾ في منتصف نيسان 1971م على أنه في "بعض العواصم العربية تجنيت بعيدة عن الواقع والصدق لا تعرف تفسيراً لها الا انها تهدف إلى تجدد الصدام، وبالتالي القضاء على المقاومة أو زعزعة النظام في الأردن وهذا يؤدي إلى اضعاف الجبهة الشرقية حتماً" (الوثائق العربية لعام 1971م، ص309) .

كما بيّن وصفي التل انه لا يستبعد ان يكون ما حصل في الاردن عام 1970-1971م كانت وراءه "ايادي عربية اشتركت عن قصد أو غير قصد في هذه المؤامرة كما لا استبعد كذلك ان تكون بعض الاخطاء العربية كائنة من كانت شريكة أو ممهدة لهذا التآمر" (الوثائق العربية لعام 1971م، ص310).

وعندما عقد القذافي اجتماعاً في طرابلس في 29/تموز/1971م حضرته (مصر، سوريا، اليمن الشمالي، اليمن الجنوبي)، ولم تُوجه دعوة للملك الحسين لحضور الاجتماع فبعث برقية إلى القذافي جاء في بدايتها العتب من عدم الدعوة، والاعتذار في نفس الوقت عن عدم المشاركة، فقال: "أود أولاً أن اشكر

لك دعوتك التي لم تصلني لحضور المؤتمر الذي ينعقد في بلدكم الشقيق، واعتذر عن عدم حضوري المؤتمر العتيد وهو مُكرس لبحث أمور تتعلق أولاً وآخرًا بالأردن ودوره في المسيرة العربية المشتركة" (جريدة الرأي (الأردن)، العدد 51، 30/7/1971م، ص10؛ الوثائق الفلسطينية لعام 1971م، ص650). وهنا نرى النقد اللاذع لتصرفات الرئيس القذافي بطريقة العتاب.

تناول الملك الحسين في برقيته دور الأردن العربي في الدفاع عن قضايا امته العربية ودوره في الدفاع عن الدول العربية باعتباره على خط المواجهة الأول مع العدو الصهيوني ثم دوره في حرب حزيران 1967م (جريدة الرأي، العدد 51، 30/7/1971م، ص10؛ الوثائق الفلسطينية لعام 1971م، ص650-651). وبهذا أشار الملك الحسين صراحة إلى أن المجتمعين في طرابلس يناقشون أموراً تتعلق بسياسة الأردن دون وجود وفد أردني مُشارك وهو ما يعتبر امراً غير ذي فائدة أو معنى.

وطلب الملك الحسين من الوفود العربية أن تأتي لتُشاهد وتتحرى الحقيقة" قبل ان يندفعوا في طريق الاتهام والتجني، وقبل ان يحددوا المواقف، ويتخذوها من بلدهم هذا، بلد التضحية والصمود" (جريدة الرأي، العدد 51، 30/7/1971م، ص10؛ الوثائق الفلسطينية لعام 1971م، ص651).

كما أشار الملك الحسين في برقيته إلى أعمال التخريب التي قام بها الفدائيين والتنظيمات السرية التي تُمارس "اغتيال المواطنين الأبرياء وتقترف جرائم الهدم والتخريب في الاقتصاد الوطني ومرافق الحياة العامة في البلد كله،....، والطرف الآخر مُصر على التواجد في أماكن كجرش وعجلون⁽⁸⁾ مما لا علاقة له

بإسرائيل وتحرير الأراضي المغتصبة" (جريدة الرأي، العدد51، 1971/7/30م، ص1، 10؛ الوثائق الفلسطينية1971 لعام ، ص651)، ووضّح موقف الأردن من العمل الفدائي "وتأييده للمقاومة التي تستهدف التحرير، ولكنه ليس مع العمل الفدائي الذي لا يسعى إلا إلى الوصول إلى الحكم والوثوب اليه، والأردن مع العمل الفدائي الفلسطيني دما وروحا لكنه ليس مع العمل الاخر المقنع بالفداء بينما هو في حقيقته عمل تخريبي وعميل ،والاردن مع العمل الفدائي الذي يؤمن بوحدة الامة العربية لكنه ليس مع العمل الفدائي الذي لا يتورع عن شطر الشعب الواحد إلى شطرين والاردن مع العمل الفدائي بأعلى مستوياته وارقي صوره وانبلها ولكنه ليس مع الاعمال الاجرامية التي تحفل بها ملفات المحاكم ومكاتها مما يندي له جبين الانسان وتخل به الاخلاق" (الرأي، العدد30، 1971/7/51م، ص1-10؛ الوثائق الفلسطينية لعام 1971، ص651).

وجاء في بيان مؤتمر طرابلس بتاريخ 31 تموز1971م ادانة مباشرة للسلطة الأردنية واتهامها بتصفية المقاومة الفلسطينية (الوثائق العربية لعام 1971م، ص544)، مبيناً "ان مواقف السلطة الأردنية هذه مدانة شكلاً وموضوعاً، عربياً وعالمياً، ولا يُمكن السكوت عليها" (الوثائق العربية لعام 1971م، ص544). وأكد الرؤساء الثلاثة (القذافي، السادات، الاسد) في بيانهم على "اعتبار أي مساس بالثورة الفلسطينية وكرامتها تشويها لكرامة الامة العربية وضميرها ودعم كل عمل من شأنه تنفيذ اتفاقيات القاهرة وعمان نصا وروحا، وتأييد كافة الاجراءات التي اتخذتها الحكومات العربية لمواجهة تصرفات السلطة الأردنية ازاء خرق اتفاقيات القاهرة وعمان واعمال التصفية للثورة الفلسطينية في الأردن، التزام بدعم الثورة الفلسطينية ماليا ومعنويا" (الوثائق العربية لعام 1971م،

ص544)، كما دعا البيان إلى ضرورة اتخاذ الاجراءات المناسبة سواء فردياً أم جماعياً لمواجهة الحكومة الاردنية من اجل المحافظة على حقوق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وفي الاستمرار في نضاله المشروع وحرية عمل الثورة الفلسطينية على الأرض العربية والأردنية حتى التحرير الكامل" (الوثائق العربية لعام 1971م، ص544).

والتساؤل هنا هل يسمح القادة المجتمعين في طرابلس بانطلاق المقاومة من أراضهم؟ ولو فعل بعض قادة المنظمات الفلسطينية ما فعلوه في عمان في عواصم هذه الدول (طرابلس، والقاهرة، ودمشق) فهل كانوا سيقبلون بذلك؟! والجواب هو لا، وخير دليل على ذلك هو رفض سوريا ومصر - اللتان حضرتا مؤتمر طرابلس- فتح اراضهما للعمل الفدائي ضد الكيان الصهيوني.

أخذ الرئيس الليبي معمر القذافي يدعو الى عقد مؤتمر قمة عربي من أجل مواجهة ما سُمي "بتحديات السلطة الأردنية وخرقها الفاضح لاتفاقية القاهرة وعمان" (الوثائق العربية لعام 1971م؛ صبحي قنوص وآخرون، 1994). وشنّ هجوماً عنيفاً على رؤساء الدول العربية الذين رفضوا الاشتراك في المؤتمر الذي دعا اليه، قائلاً: "إن هذه مهزلة، فلقد كان من الواجب ان ينعقد مؤتمر القمة الذي دعوت اليه خلال 24 ساعة لو انه كان هناك اناس يحسون بما يحدث في العالم العربي، ان غالبية رؤساء الدول العربية يشتركون في هذه المهزلة" جريدة الرأي (الاردن)، العدد 53، 1971/8/2م، ص10).

وجاء الرد الرسمي الاردني حول دعوة القذافي لعقد مؤتمر قمة عربي بالترحيب بعقد هذا المؤتمر لدراسة الوضع "لأننا في هذا البلد نعتر بكافة مواقفنا

وسلسلة تضحياتنا وصمودنا وليس لدينا خلفيات نخفيها، اذ حرصنا وسنظل على ان نكون واضحين في مواقفنا وسياستنا حتى بات الوضوح سمة مميزة للأردن في أقواله وأفعاله" (الوثائق العربية لعام 1971م، ص625).

وحمل التصريح نقدا لاذعا لسياسة القذافي غير الواعية لمفهوم العمل القومي "فلو توفرت له مثل هذه المفاهيم لبادر إلى دعوة فورية لمؤتمر قمة يبحث جميع جوانب القضية والوضع العربي الراهن ليواجه العرب بذلك مسؤولياتهم القومية مواجهة عملية جادة بحشد الجهود وتنسيق الطاقات" (الوثائق العربية لعام 1971م، ص625) ، كما انتقد التصريح دعوة القذافي المرتكزة "على اوهام وتخيلات لا تصلح اساسا لاتخاذ مواقف سليمة بناءة، فالزعم بوجود اوضاع متدهورة في الأردن هو احد تخيلات القذافي،...، والصحف التي وجود عليها بالأموال والهبات " (الوثائق العربية لعام 1971م، ص625).

الموقف الأردني من اتحاد الجمهوريات العربية:

أعلن عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية بتاريخ 17/نيسان/1971م، وضم: ليبيا، مصر، وسوريا فاعتبر بنظر السادات "خطوة عظيمة على طريق الوحدة الكبرى لأمتنا العربية" (الوثائق العربية لعام 1971 م، ص310). وهدف الاتحاد - حسب وثائقه- إلى "تجميع القوى والطاقات العربية من اجل قيادة النضال العربي للوصول إلى الحرية المنشودة وللوحدة العربية الكبرى واعادة الأراضي العربية المحتلة" (الوثائق العربية لعام 1971م، ص306). أمّا فتحي الديب - أحد أعضاء الوفد المصري المشارك في الاجتماعات التي أفرزت الاتحاد- فأكد أن

أحد أهداف الاتحاد كان للرد" على التحديات التي فرضتها الاحداث على الساحة العربية -احداث الاردن 1970-1971م- (الديب،1998).

كما اهتم السادات خلال اجتماع الرؤساء الثلاثة في ليبيا الملك الحسين بالتأمر "لرفع العلم الهاشمي على دمشق، وانضمام البعث الحاكم بالعراق إليه، وتأييد امريكا وبريطانيا واسرائيل لهذا المخطط باعتبار ان سوريا تشكل حلقة في الجبهة التي كُونت لمواجهة اعداء الأمة العربية خصوصا ان حسين صرح بأنه لا يهمه أحد بعد موت جمال عبد الناصر" (الديب، 1998، ص318).

وبالرغم من موقف هذه الدول المتشدد من الاردن إلا أن ذلك لم يمنع أن يأتي الموقف الأردني مرحبا بقيام الاتحاد حيث أكد الملك الحسين حين سُئل عن رأيه في الاتحاد في 29/نيسان/1971م قائلا: "نحن أبناء الثورة العربية الكبرى، واهدافها الخالدة اهدافنا الحرية، الوحدة، الحياة الأفضل للجميع، ولذلك نحن نرحب بكل مسعى يؤدي إلى مزيد من التقارب، ويكون خطوة في سبيل وصولنا إلى الوحدة العربية" (الوثائق العربية لعام 1971م، ص331).

وعندما سُئل رئيس الوزراء الأردني وصفي التل في أوائل أيار 1971م عن رأيه في قيام اتحاد الجمهوريات العربية أجاب بأن: "أي اتحاد هو في الواقع الرد الطبيعي الصحيح ضد العدوان وضد الغزو الصهيوني لذلك أي تحرك اتحادي هو شيء مبارك نؤيده من كل قلبنا، احنا رغم كل الاختلافات ورغم كل الحساسيات نعتقد ان الوحدة شيء خالد" (الوثائق العربية لعام 1971، ص347). وبالرغم من قول وصفي التل السابق إلا أن ذلك لم يمنعه من الدعوة إلى عدم تحول هذه الوحدة إلى محور "نتأمل انه ما تتحولش إلى محور نريد ان تكون وحدة صحيحة،

لأنه الوحدة معناها جهد، ومعناها عزم، ومعناها قوة، واحنا مستفيدين من هذا العزم وهذه القوة بحكم موقعنا في مواجهة العدوان" (الوثائق العربية لعام 1971، ص347). كما انتقد وصفي التل الاتحاد بشكل غير مباشر مبيناً أن "التحرك الاتحادي يجب أن يخضع إلى منطق اقتصادي اجتماعي جغرافي معروف، لأنه احنا بنعتقد ان الاتحاد ما هو مجرد ضم مساحات من الأرض وضم اعداد من السكان، احنا بنعتقد إنه العملية الاتحادية تفاعل خلاق ينتج شيء كثير، أكثر من الجمع الحسابي" (الوثائق العربية لعام 1971، ص347).

واكد فتحي الديب أن السادات كان يرغب بشدة بعقد هذه الوحدة لأنه يرى "ان الملك حسين ومن خلفه سيسعدون إذا انفض الاجتماع - اجتماع الزعماء الثلاث- دون نتيجة، وان الملك حسين يريد دخول معركة إلا أنه (السادات) لا يريد الدخول معه في معركة كلامية وانما يريد اقامة دولة وحده كبيرة، وأن أمله كان بدخول السودان معهم لأن ذلك سيكون له دور رهيب في تلك اللحظات الحاسمة على حسين والغرب واسرائيل" (الديب، 1998، ص318). يبدو من كلام فتحي الديب إن الهدف من الوحدة ليس ما أعلن إعلامياً من شعارات رنانة: كالوحدة، والنضال، وتحرير الأرض بل كانت فقط للوقوف في وجه الملك الحسين، وحتى لا "يشمت" بهم في حال فشلهم بإعلان الوحدة. أضف الى ذلك ان هذه الدول تُعد محور معادي للأنظمة الملكية وتدعو دائماً لإسقاطها بحجة انها قوى رجعية متخلفة حتى قبل ظهور العمل الفدائي في الأراضي الأردنية مما قد يشير الى استغلال هذه الدول لفكرة العمل الفدائي من أجل تحقيق مآربهم. والتساؤل هنا: من المستفيد من إقصاء الأردن من هذا الاتحاد؟! أليس هذا الإقصاء هو إضعاف للجهة الشرقية عن مواجهة العدو الصهيوني؟!

وأكد زعماء اتحاد الجمهوريات العربية (الوثائق العربية لعام 1971م، ص306) في 20/آب/1971م على أن ما يجري في عمان "هو جزء من المخطط الصهيوني الاستعماري الواسع الذي يستهدف حماية الاحتلال الاسرائيلي للأرض العربية وتأمينه ودعمه وتكريسه ضد الانتفاضة الكبرى التي يتأهب لها الشعب العربي على امتداد الوطن العربي كله " (الوثائق العربية لعام 1971م، ص567).

وأعلن القذافي في 16 تشرين الثاني 1971م إنه قد تم تدريب المتطوعين الليبيين لإرسالهم الى صفوف المقاومة ولكن حال دون ذلك حسب رأيه الملك الحسين، فيقول: "عندما شعر حسين اننا سنرسل أفواجاً من المتطوعين لمساندة الفدائيين أنهى المقاومة إلا اننا ما زلنا نبحث عن طريقة ولن نعدم الوسيلة، ان وقف اطلاق النار يجب الا يشمل العمل الفدائي هذا امر يتعلق بالجيوش النظامية ان الواجب العربي الملح الآن هو تنشيط الفدائيين وزجهم في الساحة لأن نشاطهم من شأنه ان يحكم على اسرائيل بعدم النمو وينغص عليها عيشها" (الوثائق الفلسطينية لعام 1971، ص840)، وهنا لابد من التساؤل لماذا لم يرسل القذافي المتطوعين الليبيين إلى الجبهة السورية او المصرية لمواجهة الكيان الصهيوني؟! أليس الهدف من إرسالهم هو مواجهة الكيان الصهيوني بصرف النظر عن الجبهة التي يتحركوا منها؟!

ويناقض القذافي نفسه عندما أخذ ينتقد سلوك المنظمات الفلسطينية، بقوله: "نحن موقفنا واضح جدا وكنا أول من انتقد المقاومة بشكل بناء ودعاها إلى توحيد صفوفها وفي هذا السبيل عملنا كثيرا وتحديثنا عن معظم قادة المقاومة حتى مع جورج حبش، حذرنا الجميع بعدما نصحبناهم واخيرا قررنا

حجب المساعدات عن المنظمات الانشقاقية التي ترفض مبدأ الوحدة الوطنية واقتصرت مساعداتنا على فتح وبعض الشرفاء الآخرين من خارج فتح أمثال احمد جبريل وعرضنا على احمد جبريل ان يحل تنظيمه ويندمج مع حركة فتح" (الوثائق الفلسطينية لعام1971، ص838-839). ونرى هنا إن ما يطالب به القذافي لا يختلف عما كانت تطالب به الاردن، وهو نفس الأمر الذي شنت بسببه ليبيا حرباً كلامية لا هوادة فيها على الأردن.

كما انتقد القذافي بعض القياديين الفلسطينيين مبيناً أنهم "مشغولون بمناقشات فلسفية حول حقوق العمال وتحويل الحركة البرجوازية إلى مجتمع بروليتاري في الوقت الذي لا يوجد لهم وطن، كما انهم يتحدثون عن أصل العالم وغيرها من المسائل التي لا علاقة لها بالقضية الفلسطينية" (حبيب، 1981؛ صبحي قنوص وآخرون، 1994).

موقف ليبيا من مشروع الملك الحسين بإقامة "المملكة العربية المتحدة 1972م:

طرح الملك الحسين في 15/أذار/1972م مشروع "المملكة العربية المتحدة" (الموسى، 1996) (9). فقبل بمعارضة من منظمة التحرير الفلسطينية ومصر، وتعرض الأردن نتيجة هذا المشروع لضغوط عربية كبيرة فبالإضافة إلى أن ليبيا والكويت كانتا قد قطعتا المعونة عنه، فإن سوريا أغلقت حدودها في وجهه، وقد وضعت هذه الإجراءات الأردن في شبه عِزلة مما ألحق خسائر جسيمة بالاقتصاد الأردني (قطيشات، 2009).

وجاء الرد الليبي على مشروع "المملكة العربية المتحدة" معلناً رفضه القاطع لهذا المشروع، من خلال بيان محمد فتح الله الخطيب وزير الدولة ورئيس

مجلس شؤون السياسة الخارجية بدولة إتحاد الجمهوريات العربية بتاريخ 18/آذار/1972م والذي أتهم فيه الملك الحسين بأنه عقد المشروع من أجل تصفية القضية الفلسطينية، وتمزيق الوطن العربي، وضرب قومية القضية، وإن الولايات المتحدة الأميركية تقف وراء هذا المشروع لتزيد من تفرقة القوى العربية" (الوثائق العربية لعام 1972م، ص 162).

وهذا الرفض يُبين عمق الفجوة التي كانت بين النظامين الليبي والأردني واتساع هوة الخلاف بين الطرفين. وبسبب الموقف العربي المتشدد من المشروع طلب الملك الحسين من الدول العربية الراضية للمشروع بإعادة النظر في موقفهم في الوقت المناسب لأن الأهداف جميعها تلتقي على صعيد واحد (الوثائق العربية لعام 1972م).

الأردن وليبيا وحرب 1973م:

أعلنت مصر وسوريا الحرب على الكيان الصهيوني في السادس من تشرين الأول 1973م، حيث فوجئت القوات الإسرائيلية بهجوم موحد على الجبهتين السورية والمصرية، وعبرت القوات المصرية قناة السويس وحطمت خط بارليف، وتقدمت القوات السورية في هضبة الجولان (الجمسي، 1989) وانتهت الحرب بقبول قرار مجلس الأمن 338 دون تحقيق نتائج على الجبهة السورية واستمرت الجولان محتلة حتى هذه اللحظة.

جاءت حرب 1973م لتزيد من توتر العلاقات الأردنية الليبية فقد صرحت صحيفة الفجر الجديد الليبية بأن النظام الأردني رفض المشاركة في الحرب (عبد الله، 2007) (10). ونرى في الموقف الليبي تجني كبير على الأردن الذي

لم يتم إخباره بالإعداد للحرب ولا بموعدها ومع ذلك دفع بقواته العسكرية في المعركة، وبذل الكثير من التضحيات للوقوف في وجه العدو الصهيوني فالأردن لم يشارك في الحرب مباشرة بعد نشوبها لأنه فقد عنصر المفاجأة التي اعتمدت عليه مصر وسوريا، كما أنه لم يكن يملك صواريخ دفاع جوي للوقوف في وجه الطائرات المعادية، إلا أنه سرعان ما عاد ودفع باللواء الأربعين للمشاركة بالقتال على الجبهة السورية، ووضع اللواء تحت أمرة القيادة السورية - وحارب في منطقة الشيخ مسكين، وقرية مسخرة، ومنطقة أم باطنة- وتكبد اللواء خسائر في الأرواح والمعدات. وفي 22 تشرين الأول 1973م وصلت الفرقة المدرعة الثالثة الأردنية إلى الأراضي السورية للمشاركة في القتال ولكن حال دون ذلك قبول القيادة السورية لقرار وقف إطلاق النار في 23 تشرين الأول (أكتوبر) 1973م (الموسى، 1998). وفي إشارة أخرى لنفس الصحيفة حذرت من التباطؤ في مقاومة العدوان وخصت الجبهة الأردنية بضرورة المشاركة "على القوات الأردنية الباسلة ان لا تتردد في خوض معركة الشرف والحرية والكرامة وألا تدع أية عقبة قد تقف في طريقها لتمنعها من القيام بواجبها المقدس (عبد اللاه، 2007).

والأسوأ من كل ما سبق ان تُتهم القوات المسلحة الأردنية بالتآمر مع الاستعمار ضد القومية العربية، حيث أُتهم اللواء الأربعين الأردني الذي شارك في حرب 1973م بأنه كان موجهاً ضد سوريا حسب رأي صحيفة الفجر الجديد الليبية التي جاء في افتتاحيتها تحت عنوان (النظام الأردني وموقف يتفق مع الدور المرسوم له) ما نصه "ان اللواء الأربعين الذي قدمه الاردن لسوريا هو في الاساس كان مُعداً لضرب القرى السورية من قبل الملك الحسين" (عبد اللاه، 2007، ص323).

وهنا لا بد من القول ان الرئيس المصري انور السادات لم يخبر القذافي لا بخطة ولا بموعد الحرب (صحيفة الفجر الجديد (ليبيا)، العدد 355، 1973/10/23م)، مما أدى الى سوء العلاقات بين البلدين (صبحي قنوص وآخرون، 1994)، فلماذا هذا الهجوم المريع على الاردن؟!، مع ان الزعيمين-الحسين والقذافي- تم استثنائهما من المشاركة في إعداد خطة الحرب، إلا ان الفارق الكبير ان الاردن شاركت باللواء الاربعين على الجبهة السورية، بينما ليبيا لم تفعل.

ومن الجدير بالذكر هنا أنه في عام 1989م أكد فينوجرادوف (Vino Gradov) والذي كان سفير الاتحاد السوفيتي في مصر عام 1973م بأن السادات رفض أن يشارك الاردن في حرب 1973م (فينوجرادوف، 2016؛ جريدة الرأي (الاردن)، العدد 6779، 4 شباط 1989م).

عودة العلاقات الأردنية الليبية عام 1976م:

استمرت القطيعة بين الاردن وليبيا حتى عام 1976م، حيث أعلن إعادة العلاقات بين البلدين في 23 نيسان 1976م (جريدة الدستور(الاردن)، العدد 3139، 1976/4/23م)، وبين القذافي انه اتخذ هذا القرار من أجل ان "نكون قريبين من المنطقة المتصلة بالضفة الغربية" (الثوابت والمتحركات في سياسة النظام الليبي، 1979ص29). وفي اعتقادنا أن ما ساعد على عودة العلاقات بين البلدين هو سوء العلاقات الليبية المصرية من جهة، وتحسن العلاقات الاردنية السورية عام 1976م من جهة أخرى.

وجاء في البيان المشترك الليبي الأردني ما نصه: "انطلاقاً من الإيمان بوحدة الهدف والمصير للامة العربية وحتمية معركتها ضد العدو المشترك وادراكاً للمسؤوليات الملقة على عاتقها في بذل كل الجهود وتنسيق المواقف بما يضمن توحيد كافة الطاقات والامكانات لمواجهة العدو الصهيوني والوقوف صفاً واحداً في التصدي لجميع المحاولات التي تهدف لإعاقة تحقيق أمل الأمة العربية في التحرير الكامل فقد قررت المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية الليبية استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما والتعاون من اجل خدمة مصالح الأمة العربية وقضاياها المصيرية" (جريدة الدستور(الأردن)، العدد 3139، 1976/4/23م، ص1). وأكد الرئيس معمر القذافي على أنه "يلق آمالاً كبيرة على عودة العلاقات الأردنية الليبية لما فيه مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين ومصلحة القضية العربية" (جريدة الدستور العدد 3151، 1976/5/6م، ص1).

وأوضح عبد السلام جلود رئيس مجلس الوزراء الليبي أن "ليبيا اعادت علاقاتها مع الأردن رغبة منها في التعاون مع هذا البلد العربي الذي يعمل بقيادة الحسين بإخلاص في حقل القضية الفلسطينية" (جريدة الدستور العدد 3151، 1976/5/6م، ص1).

وأضاف بأن مواقف الأردن من الوحدة والتنسيق مع سوريا، ومساندة منظمة التحرير كانت من اهم الاسباب التي دفعت الى عودة العلاقات بين البلدين (جريدة الدستور العدد 3154، 1976/5/9م).

وجاءت زيارة السادات الى الكيان الصهيوني عام 1977م، والرفض العربي لها، ومن ثم التخطيط لعقد معاهدة سلام بين مصر والكيان الصهيوني(11) لتزيد من التقارب الأردني الليبي فقد زار رئيس الوزراء الأردني مضر

بدران ليبيا في الخامس من نيسان 1978م حاملاً رسالة من الملك الحسين للرئيس معمر القذافي تتناول "تصور الأردن لتعزيز العمل القومي الموحد، لمواجهة التحديات والمطامع الإسرائيلية، وتوظيف القدرات العربية في خدمة المصير المشترك" (جريدة الرأي (الأردن)، العدد 2931، 6 نيسان 1978م، ص1). وأعرب القذافي عن تقديره لجهود القيادة الأردنية الداعية الى موقف عربي موحد لمواجهة المخاطر المحيطة بالوطن العربي (جريدة الرأي (الأردن)، العدد 2931، 6 نيسان 1978م، ص1، 10).

وأدى تحسن العلاقات الاردنية الليبية إلى توقيع ثلاث اتفاقيات بين البلدين، ففي 6/نيسان/1978م جرى التوقيع في بنغازي على اتفاقيتين الأولى تتعلق بالتعاون الاقتصادي والعلمي والفني والثانية تختص بالجانب الثقافي (جريدة الرأي (الأردن)، العدد 2932، 7 نيسان 1978م). تلاهما اتفاقية ثالثة لتنظيم حركة الخطوط الجوية بين البلدين تم التوقيع عليها في عمان بتاريخ 31/تشرين الأول/1978م (جريدة الرأي(الأردن)، العدد 3136، 31/11/1978م؛ العدوان والقطاطشة، 2004).

وأكد القذافي في 30 حزيران 1979م على استمرار تحسّن العلاقات الليبية الاردنية قائلاً: "علاقاتنا مع الأردن جيدة انها علاقات اخوية وثمة تعاون كبير بين البلدين نحن ندعو الأردن إلى تحمل مسؤوليته تجاه المقاومة الفلسطينية ولن نتركه بمفرده يتحمل اعباء هذه المسؤولية، وما يترتب عليها، ولكننا سندعم الأردن ونقف معه لنتحمل معه مسؤولية واعباء وتبعات عودة الفلسطينيين إلى قواعدهم، وهذه مهمة تاريخية، وواجب قومي وتاريخي للأردن عليه أن يتحملها،

وينبغي علينا نحن أن نقف مع الأردن لكي يستطيع الأردن تحمل ذلك" (يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979م، ص571).

وخلال زيارة العقيد معمر القذافي الى دمشق في 12/تموز/1979م حيا الرئيس الليبي "مواقف جلاله الملك الحسين القومية وصمود الأردن في وجه المؤامرات التي تهدد القضية العربية" (جريدة الدستور(الأردن)، العدد (4287)، 13/7/1979م). ودعا الدول العربية خلال مؤتمر صحفي الى "دعم الأردن الذي يقف على أطول خط مواجهة مع العدو الصهيوني"(جريدة الدستور(الأردن)، العدد (4287)، 13/7/1979م). وأكد على ضرورة وقوف الدول العربية مع الأردن لأنه "يعتبر بوابة اذا اجتازها العدو فإنه سيجتاز ويهدد دول الخليج والعراق" (جريدة الدستور(الأردن)، العدد (4287)، 13/7/1979م).

وأشاد محمد بلقاسم الزوي (شلقم، 2012) مساعد أمين المؤتمر الشعبي العام الليبي خلال زيارته للأردن في 13/تموز/1979م بجهود الملك الحسين في كافة المجالات الدولية والعربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية وتطوير العمل العربي المشترك، وطالب الدول العربية بدعم " صمود الأردن الذي يمثل البوابة الرئيسية على طريق النصر والتحرير"(جريدة الدستور(الأردن)، العدد (4288)، 14/7/1979م).

وزار الملك الحسين ليبيا في 30 آب 1979م لحضور احتفالات الفاتح من أيلول بدعوة من الرئيس معمر القذافي (جريدة الدستور(الأردن)، العدد(4334)، 1/9/1979م). وأعرب عن " سعادته لوجوده في بلده الثاني الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية للمشاركة في احتفالات الشعب العربي الليبي بالعيد العاشر لثورة الفاتح من سبتمبر"(جريدة الدستور(الأردن)،

العدد(4335)، 1979/9/2م). وأكد على وقوف الأردن مع "شعب الجماهيرية بكل قوانا وقلوبنا الى أن تُحقق الوحدة العربية الشاملة وتُحرر الأراضي العربية المفتتصة" (جريدة الدستور(الأردن)، العدد (4335)، 1979/9/2م، ص1).

وحضر الملك الحسين مع الزعماء العرب حفلاً عسكرياً أقيم لتخريج دفعات من الكلية العسكرية الليبية، وعرضاً عسكرياً أقيم في مدينة بنغازي (جريدة الدستور(الأردن)، العدد(4335)، 1979/9/2م). وقلّد معمر القذافي الملك الحسين وسام "الفتاح الأعظم" وهو أرفع وسام في الجماهيرية الليبية(جريدة الدستور(الأردن)، العدد(4335)، 1979/9/2م ، ص17). وصرح القذافي بأن "الأردن يقف بكبرياء وصمود رغم إمكانياته المحدودة على أطول خطوط المجابهة مع إسرائيل" (جريدة الدستور(الأردن)، العدد(4335)، 1979/9/2م ، ص17) ، وأضاف: " أنه رغم افتقار الأردن للثروات الطبيعية كان وما يزال يقف بالعزيمة وبكبرياء الأمة العربية التي يُمثلها جلالة الملك الحسين " (جريدة الدستور(الأردن)، العدد(4335)، 1979/9/2م ، ص17) .

وأكد السفير الليبي في الأردن صالح السنوسي خلال لقائه مع جريدة الدستور الأردنية في 1/أيلول/1979م أنّ العلاقات بين البلدين وصلت إلى مرحلة متقدمة جداً في الفترة الأخيرة لان ليبيا تفهمت " أوضاع الأردن ومواقفه من القضية العربية المشتركة، وتمسكه بأهداف أمته الأساسية التي تقع ضمن مفاهيم ومعتقدات جلالة الملك الحسين شخصياً " (جريدة الدستور(الأردن)، العدد(4334)، 1979/9/1م، ص7) . وبين السفير أن هناك تعاون بين القطرين في مختلف المجالات، وأن الجانبين اتفقا في اللقاء الأخير بين الزعيمين على " ضرورة

مواصلة النضال والصمود من أجل تحقيق أهداف الجماهير العربية في القطرين الشقيقين وفي العالم العربي بأسره" (جريدة الدستور(الأردن)، العدد (4334)، 1979/9/1م، ص7).

وشاركت ليبيا في المؤتمر الإسلامي الذي عُقد في عمان خلال 11-12 تموز 1980م، ودعا الى التكافل الديني بين المسلمين، وضرورة حماية حرية الأماكن المقدسة، ودعم الفلسطينيين لاستعادة حقوقهم وحريتهم (Calderon, 1983). وفي خطاب للقذافي في الأول من أيلول 1980م أكد على "أن من مصلحة الإسرائيليين والأمريكيين والرجعيين وكل أعداء الأمة العربية أن يتحطم الصمود السوري....، وأن ينتهي الأردن لكي تنطلق جحافل العدو الصهيوني لتحقيق الحلم الكبير للصهيونية لقيام دولتهم الكبرى من الفرات إلى النيل" (يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1980، ص660) .

موقف الأردن من الوحدة السورية الليبية عام 1980م:

أيّدت الحكومة الأردنية الوحدة السورية الليبية التي أعلنت في 10/أيلول/1980م (البرناوي، 2000) (12)، فقد صرح رئيس الوزراء الأردني مضر بدران قائلاً: "لقد بادرنا إلى مباركة الخطوة الوحدوية بين سوريا وليبيا الشقيقتين، فنحن في الأردن نؤمن بالوحدة العربية والوطن العربي، ونبارك كل شكل من أشكال العمل أو التعبير عن الوحدة العربية، فنحن ورثة رسالة الثورة العربية الكبرى التي قامت لتحقيق الوحدة العربية في مطلع هذا القرن، ونحن نرى في وحدة أي قطرين أو اية اقطار عربية مصدر من مصادر القوة العربية ودعما لجهة الصمود والمواجهة العربية، فأهداف الوحدة العربية لا تتغير مهما تغيرت

الظروف الموضوعية التي تحكم الوحدة القطرية بين قطر عربي وآخر" (يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1980م، ص755) .

أثر الحرب العراقية الإيرانية على العلاقات الأردنية الليبية:

استمر تحسن العلاقات الاردنية الليبية الى أن اندلعت الحرب العراقية الإيرانية في 22 أيلول 1980م فحدث تناقض كُلي بين الموقفين، مما كان له شديد الأثر على العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الصريرة، العراق ودعمه بجميع الوسائل السياسية والاقتصادية والاجتماعية (الصريرة، 2004). بينما كانت ليبيا من الدول الداعمة لإيران (السيد يسين، 1986؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1981م ؛ البرناوي، 2000) (13). لذا فقد واجه الأردن معارضة وانتقادات من الجانبين الليبي والسوري المؤيدين لإيران (قطيشات، 2009)، لدرجة أن القذافي طلب من السفير الليبي في الأردن عزيز شنيب في أوائل الثمانينيات التخطيط لاغتيال الملك الحسين بمساعدة من الجانب السوري، ولكن الرئيس السوري حافظ الاسد رفض ذلك، Blundy (1987).

وعبر الأردن عن رفضه لموقف الدول العربية الداعمة لإيران حيث " حمل الدول العربية التي تدعم إيران في حربها ضد العراق وهم سوريا وليبيا بالذات مسؤولية استمرار الحرب ومعاداة العراق لخلافات شخصية وأيدولوجية لا تستدعي معها جريمة الوقوف مع العدو ضد الشقيق (قطيشات، 2009).

وبالرغم من توتر العلاقات الاردنية الليبية بسبب الاختلاف في وجهات النظر حول الحرب العراقية الايرانية فقد زار القذافي الأردن بشكل مُفاجئ في 10 حزيران 1983م ودار الحديث حول وسائل تنقية الأجواء العربية وبناء تضامن عربي لمواجهة التحديات المفروضة على الأمة العربية والقضية الفلسطينية وتطور الأحداث على الساحتين العربية والدولية (جريدة الرأي(الأردن)، العدد (4753)، 11/6/1983م، ص1، 22). وجاءت المباحثات حول كيفية تحقيق مصالح أردنية - سورية - عراقية. فاتصل القذافي بالقصر الرئاسي السوري ليُحادث حافظ الأسد. ولكن وزير الخارجية السوري عبد الحليم خدام اخبره أن الرئيس ينتظره في مطار دمشق الدولي بعد انتهاء زيارته للأردن (جريدة الرأي(الأردن)، العدد (4753)، 11/6/1983م، ص1، 22). ولم تسفر الزيارة للأردن عن أية نتيجة تذكر لأنه لم يتسنى للقذافي الاتصال مع حافظ الأسد (جريدة الرأي(الأردن)، العدد (4754)، 12 /6 /1983م، ص1).

تأثرت العلاقات السياسية الأردنية الليبية بصورة سلبية، أدت الى خلافات سياسية حادة وتوتر شديد بسبب تعرض السفارة الاردنية في ليبيا بتاريخ 18 شباط 1984م الى هجوم من قبل عملاء تابعين للحكومة الليبية، واضرامهم النيران فيها، فأعلنت وزارة الخارجية الاردنية استنكارها لهذا الحادث، وحملت الحكومة الليبية مسؤولية ما حدث (جريدة الرأي(الأردن)، العدد 5000، 19 شباط 1984م، ص1؛ جريدة الرأي(الأردن)، العدد 5002، 21 شباط 1984م، ص1؛ Jordan Times, No.2496, 21 February 1984). وأعلنت الحكومة الاردنية قطع العلاقات الدبلوماسية مع ليبيا في 22 شباط 1984م (صحيفة النهار(بيروت)، 24/2/1984م؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1984م).

وطلبت الحكومة الأردنية من عاشور الجوهري مسؤول مكتب الأخوة الليبي (السفير الليبي) في عمان إغلاق المكتب في اعقاب قرارها بقطع العلاقات الدبلوماسية، وعلى أثر ذلك نددت ليبيا بالقرار الأردني (صحيفة النهار، بيروت)، 1984/2/24م؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1984م). ووصف المكتب الشعبي للاتصال الخارجي الليبي (وزارة الخارجية) قرار الأردن بقطع العلاقات مع ليبيا بأنه "عمل لا مسؤول" (السفير، بيروت، السبت 1984/2/25؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية، 1984م).

وعندما دعا المغرب إلى عقد قمة عربية رفضت ليبيا المشاركة، فقد اشترطت محاكمة الأردن والعراق لإعادتهما العلاقات مع مصر (الموسى، 1998)، ولكنها شاركت في النهاية بوفد رمزي حرصا على عدم انفراس اتحادها مع المغرب (يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1984م) (14) وبذلك انعقدت قمة الدار البيضاء الطارئة في 29 تموز 1985م (عبدالمجيد، 1987). وكلفت القمة لجنة بالعمل على تسوية النزاع الليبي العراقي (العمرى، 1997؛ السيد يسين، 1987) (15).

أخذ القذافي يخفف من حدته تجاه العراق فأكد في 12 آب 1985م على أن هذه الحرب: "خسارة كبيرة، أن تستنزف العراق وإيران مواردهما الاقتصادية والبشرية في هذه الحرب التي ليس لها معنى، فلا العراق يحتل إيران، ولا إيران تحتل العراق، ولا هي حرب ضد الصهيونية ولا ضد أمريكا، لكنه في النهاية استغلتها أمريكا والصهيونية" (يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1985م، ص 660). وأوضح رغبته في إيقاف الحرب قائلاً: "والله صراحة لو في إمكاني، على

الأقل من منطلق شخصي لا من موقف ثوري، لو في امكاني ايقاف هذه الحرب لاقفها" (يوميّات ووثائق الوحدة العربية لعام 1985م، ص660). وأكد بأن الإيرانيين غير قابلين لأية وساطة وأنه حاول اقناع رفسنجاني - عندما زاره في ليبيا- بإيقاف الحرب مُبيناً انها اصبحت "شيئاً قذراً مؤسفاً، خاصة بعد أن تحولت إلى حرب المدن" (يوميّات ووثائق الوحدة العربية لعام 1985م، ص660). ولكن كان الرد الإيراني بأنهم " لن يتوقفوا [إلا] بعد أن يحققوا الأهداف التي أعلنوها" (يوميّات ووثائق الوحدة العربية لعام 1985م، ص660).

أخذت دول مجلس التعاون الخليجي تسعى الى حل الخلافات العربية من أجل رأب الصدع الذي حصل في الصف العربي جراء الحرب العراقية الإيرانية خصوصاً بعد تعرض ناقلات النفط السعودية والكويتية للتفجير مما حدا بهذه الدول لاعتبارها حرباً على العرب جميعاً وليس على العراق فقط، ونجحت هذه الجهود وبشكل ملحوظ في عام 1987م حين تمت المصالحة الليبية العراقية، وقيام سوريا بتخفيف ايقاعها الداعم لإيران (راشد، 2005؛ جريدة الرأي(الأردن)، العدد 6270، 1987/9/8م؛ جريدة الرأي(الأردن)، العدد (6273)، 1987/9/11م).

انعكس تحسن العلاقات العراقية الليبية على العلاقات الأردنية الليبية، فقد أوعز الملك الحسين إلى مجلس الوزراء بضرورة إعادة العلاقات الأردنية الليبية من منطلق التضامن وتجاوز كل ما من شأنه تعويق المسيرة العربية الواحدة (جريدة الرأي(الأردن)، العدد (6286)، 1987 / 9 / 24 م). فاتخذ مجلس الوزراء قراراً بإعادة العلاقات بين البلدين في 24/أيلول/1987م (جريدة الرأي(الأردن)، العدد (6286)، 1987/9/24م). وصدرت الإرادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء المتضمن إعادة العلاقات الأردنية الليبية في 2

تشرين أول 1987 م (جريدة الرأي(الأردن)، العدد (6294)، 2/10/1987م). وعبر الأمين العام لجامعة الدول العربية الشاذلي القليبي عن شكره لجلالة الملك الحسين لإيعازه بعودة العلاقات مع ليبيا لما له من أثر على وحدة الصف العربي (جريدة الرأي(الأردن)، العدد (6288)، 26/9/1987م). ومن الجدير بالذكر هنا ان العلاقات الأردنية السورية تحسنت في عام 1986م(الموسى،1998)، وهو في اعتقادنا قد شكل دعم قوي وساعد على تحسن العلاقات الأردنية الليبية ايضا.

الخاتمة

أثرت قيادة الرئيس معمر القذافي للانقلاب ضد النظام الملكي في ليبيا عام 1969م في فكره وسياسته نحو الانظمة الملكية التي كان يصفها بالرجعية والفاسدة، لذا كان يشنّ هجوماً عنيفاً عليها ومنها النظام الملكي الأردني الذي نال نصيب الأسد من الهجوم الليبي حتى وصل الى حد الدعوة لإسقاط حكم الملك حسين والتخطيط لاغتياله.

اتسمت العلاقات الأردنية الليبية بالتوتر الشديد الذي وصل الى حد قطع العلاقات الدبلوماسية لفترات طويلة خلال 1970-1976م، وخلال 1984 - 1987م. وما بين الفترتين تأرجحت العلاقة سلباً وإيجاباً. أضف إلى ذلك استمرار الهجوم الكلامي من الجانب الليبي على الأردن وقيادته، ومحاولة تحريض بعض الدول وخصوصاً سوريا للوقوف إلى جانب ليبيا في هجومها على الاردن.

انعكس تحسُّن العلاقات الاردنية السورية في الكثير من الأحيان على العلاقات الأردنية الليبية بشكل ايجابي ووضح ذلك خلال عام 1976م، مما أدى الى عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

أدت الحرب العراقية الإيرانية إلى توتر العلاقات الأردنية الليبية بسبب اختلاف المواقف السياسية للبلدين حيث وقف الأردن بجانب الصف العراقي بينما وقفت ليبيا إلى جانب الصف الإيراني مما أدى إلى قطع العلاقات السياسية ما بين 1984-1987م. ثم عادت العلاقات السياسية بسبب تحسن العلاقات الليبية العراقية، والأردنية السورية.

وفي المحصلة تميزت السياسة الليبية بعدم الثبات على موقف محدد تجاه السياسة الأردنية، فتارةً نجد الشدة التي تصل إلى حد القطيعة، وتارةً أخرى نجد الوثام والسكينة، التي لم تكن تستمر طويلاً.

الهوامش:

- (1) تنظيم الضباط الوجدويون الاحرار: نشأ في عام 1959م بين طلبة المدرسة الثانوية في سبها كتنظيم مدني، وعندما دخل هؤلاء الطلبة الجيش شكلوا في عام 1964م اللجنة المركزية للتنظيم العسكري داخل الكلية العسكرية.
- (2) بلغ عدد المنظمات الفلسطينية في الأردن ما بين 1967-1970م، ثلاث عشرة منظمة، تختلف كل واحدة منهما عن الأخرى بالأهداف والتعبية والتدريب والتسلح والتمويل وأهمها : منظمة فتح، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، قوات الصاعقة، جبهة التحرير العربية، جبهة النضال الشعبي لتحرير فلسطين، منظمة قوات الأنصار، والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وبلغ مجموع قوات هذه المنظمات حوالي ستين ألف مقاتل مسلح. أنظر: موسى، 1998: التل، 2000.
- (3) أصدر مجلس الوزراء الأردني بياناً في 9 شباط 1970م، أعلن فيه سلسلة من الإجراءات المنظمة للعمل الفدائي أبرزها: منع إطلاق النار داخل المدن، ومنع التجول بالسلح، ومنع تخزين المتفجرات، ومنع الاجتماعات والنشرات والصحف المخالفة للأصول المرعية، وضرورة تسجيل السيارات والآليات . رفضت المنظمات هذا القرار على اعتبار أن هذه الإجراءات تقيد العمل الفدائي وتعمل على تصفيته، أنظر: الوثائق الأردنية لعام 1970م1. بيان مجلس الوزراء الأردني. دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ص31-33 .
- (4) مشروع روجرز، نسبة إلى وزير الخارجية الأمريكية وليم روجرز الذي أرسل رسائل إلى وزراء خارجية كل من مصر والأردن و(إسرائيل) يوم 25/حزيران/ 1970 جاء فيها أن الحكومة الأمريكية أطلقت مبادرة سياسية جديدة في الشرق الأوسط هدفها تشجيع الدول العربية (وإسرائيل) على وقف إطلاق النار والبدء بمباحثات تحت إشراف الأمم المتحدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 242.
- (5) وجه الملك حسين رسالة إلى محمد داوود لتكليفه بتشكيل حكومة عسكرية مؤقتة في 15/9/1970م، جاء فيها : " الدولة على أبواب احتمالات جدية للقضاء عليها بعمل عسكري معاد تدل الأيام الأخيرة أن التهيؤ له قائم بشكل ينذر بخطر دائم،...، ومن اجل ذلك فإني أسند اليكم منصب رئاسة الوزراء واكلفكم تشكيل حكومة عسكرية مؤقتة تعمل فوراً على تعطيل المخطط المعادي وإعادة الأمور إلى ما ينبغي ان تكون عليه، ووضعها في نصابها الصحيح وحفظ الأمن وإعادة النظام وفرض سلطة الدولة على رعاياها " أنظر: كتاب التكليف السامي بتشكيل حكومة الزعيم محمد داوود، الوثائق الأردنية لعام 1970م، ص 177-179 .

- (6) ونصت الاتفاقية أيضاً على إنهاء كافة العمليات العسكرية بين الجيش الأردني وقوات المقاومة الفلسطينية، وإطلاق سراح المعتقلين لدى الجانبين، وتكوين لجنة عليا لمتابعة تطبيق هذه الاتفاقية. للمزيد أنظر: اتفاقية القاهرة بين الحكومة الأردنية والمقاومة الفلسطينية، في الوثائق الأردنية لعام 1970م، ص 237-239.
- (7) تم اغتياله على يد المنظمات الفلسطينية في 28 نوفمبر 1971 في القاهرة باعتبار وصفي التل مسؤولاً عن فشل المنظمات الفلسطينية في السيطرة على النظام في الأردن.
- (8) عجلون: هي مدينة تقع في شمال غرب الأردن، وهي عبارة مدينة محاطة بالجبال المرتفعة والتي تعرف بسلسلة جبال عجلون؛ جرش: مدينة أردنية، تقع في الجزء الشمالي الغربي من الأردن. تبعد عن العاصمة الأردنية عمان حوالي 48 كم.
- (9) مشروع المملكة المتحدة: طرحه الملك الحسين في 15/آذار/1972م، من أهم بنوده: تُسمى المملكة الأردنية الهاشمية بالمملكة العربية المتحدة، وتتكون من قطرين: القطر الأردني وعاصمته عمان، والقطر الفلسطيني وعاصمته القدس، ويكون رئيس الدولة هو الملك، ويتولى السلطة التنفيذية المركزية ومعه مجلس وزراء مركزي. أما السلطة التشريعية المركزية فتناط بالملك ومجلس الأمة، ويتولى السلطة التنفيذية في كل قطر حاكم عام ومجلس وزراء قُطري من أبناء القطر نفسه. انظر: الموسى، 1996، ص 385-388.
- (10) صحيفة الفجر الجديد (ليبيا)، العدد 340، 6/10/1973م، نقلاً عن: عبد اللاه . (2007)، ص 321.
- (11) عقدت معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيوني في 17 أيلول 1978م.
- (12) كانت ابرز بنود الوحدة:- إقامة دولة واحدة تتكون من البلدين الشقيقين وتكون السلطة فيها للشعب، ويكون لهذه الدولة شخصية دولية واحدة، وتتمتع بالسيادة الكاملة على البلدين، وتشكل قيادتا ثورتي البلدين قيادة ثورية، ويكون لدولة الوحدة سلطة تنفيذية واحدة . ولكن هذه التجربة الوحدوية لم يكتب لها النجاح بسبب الخلافات الايدولوجية وطبيعة السلطة في كلا البلدين، كما ان سوريا لم تدخل في اجراءات رسيمة لتحقيق الوحدة، أضف الى ذلك انها لم ترغب بزيادة الخلافات مع الولايات المتحدة الامريكية التي على خلاف مستمر مع ليبيا. انظر: البرناوي، 2000، ص 128-129، 139، 253.
- (13) أيدت ليبيا الجانب الايراني في الحرب وقامت بمدّه بالسلاح، انظر: السيد يسين، 1986 ، ص 236-237، ص 236-237. وأتهم القذافي الحكومة العراقية بأنها تقاتل بالنيابة عن أمريكا وإسرائيل انظر: خطاب العقيد معمر القذافي، في يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1981م، ص

631-632. ووصل الأمر بلبيبا أن قدمت في عام 1983م مشروعا للتعاون الاستراتيجي مع إيران أهم بنوده كانت: تكوين قيادة ثورية موحدة لوضع ايدولوجية مناسبة للثورتين. وإقامة مكتب للعمل على توحيد حركة اللجان الليبية. وإقامة وكالة أنباء إسلامية بين البلدين، ودار للنشر والتوزيع للأعلام الثوري. وإقامة مركز للصناعات الحربية بين البلدين بمساعدة أطراف أخرى. وتعبئة الموارد والإمكانات الاقتصادية بين البلدين وتوظيفها لخدمة قضايا الإسلام والمسلمين. ولكن لم يتطور برنامج التعاون الليبي الإيراني بسبب أوضاع الحرب. انظر: البرناوي، 2000، ص 276-277.

(14) عقد البلدين معاهدة سُميت "الإتحاد العربي الإفريقي" في 13/8/1984م، انظر: نص معاهدة الإتحاد العربي الإفريقي، يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1984م، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985م، ص 521.

(15) تألفت اللجنة: من المغرب وموريتانيا والإمارات العربية المتحدة.. وقامت بعقد اجتماعات حضرها زعماء الدول الأعضاء باللجنة بالإضافة إلى الشاذلي القليبي الأمين العام لجامعة الدول العربية، ومن الجانب العراقي طه ياسين رمضان النائب الأول لرئيس الوزراء، وطارق عزيز وزير الخارجية، ومن الجانب الليبي الرائد الخويلدي الحميدي عضو مجلس قيادة الثورة الليبي، وعلي عبد السلام التركي وزير الخارجية الليبي، وكان النقاش حول مسألة تزويد ليبيا لإيران بالصواريخ، ومسألة إيواء العراق للمعارضة الليبية، ولكن مساعي اللجنة لم تسفر عن أية نتيجة تُذكر، وقد يعود ذلك إلى زيارة وزير خارجية إيران علي أكبر ولايتي إلى طرابلس لمقابلة الرئيس القذافي، وكان قد زار قبلها سوريا وقابل هناك عبد السلام جلود الرجل الثاني في القيادة الليبية انظر: العمري، 1997، ص 82-83: السيد يسين، 1987، ص 221-222.

المراجع

- البرناوي، سالم حسن. (2000). السياسة الخارجية الليبية، دراسة نظرية تطبيقية ، 1977-1997. الطبعة الاولى، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، ص 128-129، 139، 253.
- التل، احمد، (2000). لماذا تراجع العرب ؟. حقوق النشر للمؤلف، عمان، ص 259-264.
- الثوابت والمتحركات في سياسة النظام الليبي. (1979). خطاب القذافي في طرابلس في الأول من كانون الأول 1970م. حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، دمشق، 1979م، ص20-21.
- جريدة الاهرام(مصر)، العدد 30587، 8 أيلول 1970م، ص1.
- جريدة الأهرام(مصر)، العدد 30600، 21 أيلول 1970م.
- جريدة الدستور (الأردن)، العدد 868، 7/9/1969م، ص1،7.
- جريدة الدستور العدد 3154، 9/5/1976م. لقاء اجراه رئيس تحرير الدستور مع عبد السلام جلود، ص6.
- جريدة الدستور(الأردن)، العدد (4287)، 13/7/1979م.
- جريدة الدستور(الأردن)، العدد (4288)، 14/7/1979م.
- جريدة الدستور(الأردن)، العدد (4334)، 1/9/1979م، ص7.
- جريدة الدستور(الأردن)، العدد (4335)، 2/9/1979م، ص 1، 17.

- جريدة الدستور(الأردن)، العدد 1177، 6 أ ب 1970م.
- جريدة الدستور(الأردن)، العدد 3139، 31/4/1976م، ص1.
- جريدة الدستور(الأردن)، العدد 864، 3/9/1969م، ص1.
- جريدة الدستور(الأردن)، العدد 865، 4/9/1969م، ص 1.
- جريدة الدستور، العدد 3151، 6/5/1976م. لقاء اجراه رئيس تحرير جريدة الدستور عرفات حجازي مع الرئيس الليبي، ص1.
- جريدة الرأي (الأردن)، العدد 2931، 6 نيسان 1978م، ص1، 10.
- جريدة الرأي (الأردن)، العدد 53، 2/8/1971م، ص10.
- جريدة الرأي (الأردن)، العدد 6779، 4 شباط 1989م.
- جريدة الرأي(الأردن)، العدد (4753)، 11/6/1983م، ص1، 22.
- جريدة الرأي(الأردن)، العدد (4754)، 12 / 6 / 1983م، ص1.
- جريدة الرأي(الأردن)، العدد (6273)، 11/9/1987م.
- جريدة الرأي(الأردن)، العدد (6286)، 24 / 9 / 1987م.
- جريدة الرأي(الأردن)، العدد (6288)، 26/9/1987م.
- جريدة الرأي(الأردن)، العدد (6294)، 2/10/1987م.
- جريدة الرأي(الأردن)، العدد 3136، 1/11/1978م.
- جريدة الرأي(الأردن)، العدد 5000، 19 شباط 1984م، ص1.

- جريدة الرأي(الأردن)، العدد 5002، 21 شباط 1984م، ص1.
- جريدة الرأي(الأردن)، العدد 5004، 23 شباط 1984م، ص1.
- جريدة الرأي(الأردن)، العدد 51، 30/7/1971م، ص1-10.
- جريدة الرأي(الأردن)، العدد 6270، 8/9/1987م.
- جريدة الرأي(الأردن)، العدد 51، 30/7/1971م، ص1، 10.
- الجسمي، محمد عبد الغني. (1989). مذكرات، حرب أكتوبر 1973م. مطابع شركة تيب، باريس، ص 302-315.
- حبيب، هنري. (1981). ليبيا بين الماضي والحاضر. المنشأة العامة للتوزيع والنشر.
- خلف، صلاح. (1978). فلسطيني بلا هوية. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، ص122-123.
- الديب، فتحي. (1998). عبد الناصر وثورة ليبيا. مركز الحضارة العربية للإعلام والنشر والدراسات، ط1، ص317.
- راشد، سامح محمد. (2005). العلاقات الخليجية العربية 1970-2000م، مركز الخليج للأبحاث، الامارات، ص156:103.
- السفير، بيروت، السبت 25/2/1984.
- السيد يسين. (1986). التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1985م. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص236-237.

- السيد يسين. (1987). التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1986م. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ص 221-222.
- الشعيبي، عيسى. (1979). الكيانية الفلسطينية الوعي الذاتي والتطور المؤسساتي 1947-1977م. مركز الابحاث منظمة التحرير الفلسطينية، بيروت، ص 149.
- شلقم، عبد الرحمن. (2012). أشخاص حول القذافي. دار الفرجاني، طرابلس، ص 17-22.
- صبيحي قنوص وآخرون. (1994). ليبيا الثورة في 25 عاما 1969-1994، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. الدار الجماهيرية للنشر، ص 173.
- صحيفة الفجر الجديد (ليبيا)، العدد 355، 1973/10/23م.
- صحيفة النهار (بيروت)، 1984/2/24م.
- الصرايرة، اروي . (2004). موقف الأردن من الحرب العراقية الإيرانية 1980-1988م. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة.
- عبد اللاه، جمال احمد. (2007). القضايا القومية في الصحافة الليبية: خلال النصف الثاني من القرن العشرين: دراسة تحليلية للصحافة الليبية خلال الفترة من 1950 الى 2000م. دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر.

- عبد المجيد، وحيد. (1987). نحو القمة العربية المقبلة، القمم العربية: كيف بدأت...وأين أصبحت؟ . مجلة المستقبل العربي، المستقبل العربي، مج10، ع105، مركز دراسات الوحدة العربية، ص27-28.
- العدوان، مصطفى والقطاطشة، محمد. (2004). السياسة الخارجية الأردنية: ودول المغرب العربي. الجمعية الاردنية للبحث العلمي، عمان.
- العمري، معاذ علي صالح. (1997). النظام الإقليمي العربي وتسوية النزاعات العربية 1967- 1987م. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الاردن، ص82-83.
- فينوجرادوف، فلاديمير. (2016). مصر من ناصر الى حرب أكتوبر. ترجمة أنور محمد ابراهيم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، ص64.
- قطيشات، ياسر. (2009). العلاقات السياسية الأردنية العربية في ظل متغيرات النظام الإقليمي العربي من أيديولوجيا القومية إلى النزعة القطرية 1952- 2004 م. داريافا العلمية، عمان، ص194.
- المدني، توفيق (2006). اتحاد المغرب العربي بين الاحياء والتأجيل. اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص358.
- مطر، جميل وعلاء الدين، علي. (1983). النظام الاقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز الوحدة العربية، بيروت، ص96.
- المظفري، نبيل عكيد محمود. (2010). العلاقات الليبية التركية 1969- 1989م، دراسة سياسية اقتصادية. دارغيداء للنشر، عمان، ص64.

- الموسى، سليمان. (1996). تاريخ الأردن في القرن العشرين 1958-1995م. مكتبة المحتسب، عمان.
- موسى، سليمان. (1998). تاريخ الاردن السياسي المعاصر 1967-1995م. منشورات لجنة تاريخ الاردن، عمان.
- هيكل، محمد حسنين. (1975). الطريق الى رمضان. دار النهار للنشر، ط1، ص96.
- الوثائق الأردنية لعام 1970م. كتاب التكليف السامي بتشكيل حكومة الزعيم محمد داوود، ص177-179.
- الوثائق الاردنية لعام 1970م. اتفاقية القاهرة بين الحكومة الاردنية والمقاومة الفلسطينية، ص237-239.
- الوثائق الأردنية لعام 1970م. بيان مجلس الوزراء الأردني. دائرة المطبوعات والنشر، عمان، ص31-33.
- الوثائق العربية لعام 1970م. بيان حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح). الجامعة الامريكية، بيروت، ص375، 383.
- الوثائق العربية لعام 1971م. اجوبة السيد وصفي التل على اسئلة مندوب الحياة، ص309.
- الوثائق العربية لعام 1971م. الاعلان الصادر عن مؤتمر الرؤساء الثلاثة الأسد وانور السادات ومعمر القذافي، ص567.

- الوثائق العربية لعام 1971م. بيان مؤتمر طرابلس، ص544.
- الوثائق العربية لعام 1971م. تصريح الناطق الرسمي الاردني حول دعوة القذافي إلى عقد مؤتمر قمة عربي، ص625.
- الوثائق العربية لعام 1971م. حديث السيد وصفي التل إلى التلفزيون اللبناني، ص347.
- الوثائق العربية لعام 1971م. حديث الملك الحسين لجريدة الحياة، ص331.
- الوثائق العربية لعام 1971م. كلمة الرئيس المصري أنور السادات إلى الأمة العربية معلنا قيام اتحاد الجمهوريات العربية. ص310.
- الوثائق العربية لعام 1971م. وثائق اتحاد الجمهوريات العربية: أعلن عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية بتاريخ 17/نيسان/1971م، وضم: ليبيا، ومصر وسوريا، ص306.
- الوثائق العربية لعام 1972م. اجوبة الملك الحسين حول مشروع المملكة العربية المتحدة. الجامعة الأمريكية، بيروت، ص181.
- الوثائق العربية لعام 1972م. بيان الدكتور محمد فتح الله الخطيب وزير الدولة ورئيس مجلس شؤون السياسة الخارجية بدولة اتحاد الجمهوريات العربية. مكتبة نعى يافث التذكارية، الجامعة الامريكية في بيروت، ص162.
- الوثائق الفلسطينية لعام 1970م. خطاب العقيد معمر القذافي، ص 1051: 1052.
- الوثائق الفلسطينية العربية لعام 1970م. بيان مجلس قيادة الثورة الليبي حول حوادث الأردن، ص794.

- الوثائق الفلسطينية لعام 1971م. برقية الملك حسين إلى العقيد معمر القذافي بمناسبة اجتماع بعض الرؤساء العرب في طرابلس للتداول في حوادث الأردن، ص650-651.
- الوثائق الفلسطينية لعام 1971م. حديث صحفي للعقيد معمر القذافي، حول سياسة حكومته تجاه القضية الفلسطينية في 16/11/1971م، ص838-840.
- الوثائق الفلسطينية، 1970م. بيان مجلس قيادة الثورة الليبي حول حوادث الأردن، ص795.
- الوثائق الفلسطينية، 1970م. جانب من خطاب العقيد معمر القذافي في الاحتفال بذكرى الثورة، ص708.
- الوثائق الفلسطينية، 1971م. خطاب العقيد معمر القذافي في لقاء شعبي أقيم بمناسبة الذكرى الأولى لجلاء البريطانيين، ص231-232.
- يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1979م. حديث صحفي للعقيد معمر القذافي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1980م، ص571.
- يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1980 م. خطاب القذافي في الاول من ايلول 1980م. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1981م، ص660.
- يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1980م. تصريح رئيس الوزراء الاردني مضربدران، ص755.

- يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1981م. خطاب العقيد معمر القذافي. في مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1982م، ص 631-632.
- يوميات ووثائق الوحدة العربية لعام 1984م. نص معاهدة الاتحاد العربي الإفريقي. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985م، ص 521.
- Blundy, David. (1987). Qaddafi and the Libyan Revolution. Boston, MA: Little Brown, P.72.
- Calderon, Horacio. (1983). AL-Qadahafi: Jerusalem Operation. General Publication, Distribution and Advertising Company, Libya Arab Jamahiriya, 1 edition, P.115.
- Harris, Lillian Craig. (1986). Libya: Qadhafi's Revolution and the Modern State. London: Croom Helm, P.13.
- Jordan Times, Number 2498, 23 February 1984.
- Jordan Times, Number 2496, 21 February 1984.
- Ruth, first. (1974). Libya the Elusive revolution. Africana publishing company Newyork, p.96.
- Wright, John. (1982). Libya: A Modern History. Baltimore: Johns Hopkins University Press, P.135.